دولة ليبيا

حكومة الوفاق الوطني

وزارة الداخلية

أفضل الممارسات والتحديات

لمعالجة الآثار السلبية للارهاب على التمتع

بجميع حقوق الانسان

عندما يستقر الأمن وتتطور المجتمعات نحو الأفضل فهذا يعني أن هامش التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية سوف يتسع ولاسيما الحق في الحياة والحرية ، إلا أن هذه الغاية لاتزال بعيدة المنال ذلك أن البلاد العربية ودول العالم قاطبة تعيش حالة من الطوارئ لظهور عديد التنظيمات الارهابية التى لم تعد عابرة للحدود فقط وإنما مدمّرة لها .

وإلى أن يتحقق هذا الهدف لابد من استمرار الجهود ذات العلاقة بمنع ومكافحة الظواهر الأمنية الكبرى ، وفي مقدمتها ملف الارهاب .

واستجابة إلى قرار مجلس حقوق الانسان رقم 30 / 31 بشأن آثار الارهاب على التمتع بجميع حقوق الانسان والذي طلب الى المفوض السامي إعداد تقرير بالخصوص توطئة لتقديمه إلى المجلس في دورته الرابعة والثلاثين .

في هذا الشأن تبدى دولة ليبيا الملاحظات التالية :-

1- عندما نقول الأثار السلبية للارهاب فنحن أمام نتائج ، وهذه النتائج تحتاج إلى مقدمات صحيحة تنطلق من خلال معالجة شاملة تبدأ بتجفيف منابع الارهاب الفكرية والمالية وتحقيق التنمية المستدامة ، أما الاعتماد على الحل الامني في مواجهة التصاعد المستمر في أعمال الارهاب فهذا اعتقاد خاطئ لايصمد أمام التحليل السليم

2- إن التدابير التى تتخذ من الدول التي ابتليت بداء الارهاب لن تساعد في تحسين الأمن مالم تحترم حرية الأديان والثقافات الأخرى ، فخُذ مثلا حكم القضاء الفرنسي الذي انتصر للحريات في أواخر الشهر المنصرم عندما أوقف القرارات الصادرة بشأن حظر اللباس الاسلامي البحري ، بعد أن انتشرت صور على مواقع التواصل الاجتماعي لرجل شرطة مسلح يأمر امرأة مسلمة على شاطئ بمدينة نيس بأن تتعرى جزئياً مما أغضب العديد من مسلمي فرنسا وتسبب في حالة قلق عالمية .

3- من الناحية التشريعية تتراوح نصوص مكافحة الارهاب في التنظيمات القانونية القائمة بين اتجاهين أحدهما يفضل تخصيص قانون مستقل لمكافحة الارهاب ، بينما يفضل الاتجاه الآخر إدماج تلكم النصوص ضمن مدونة العقوبات ، ومهما يكن من أمر فإن حالة حقوق الانسان لايمكن أن تتحسن إلا عندما تتمكن القوانين العادية من إخلاء المواقع التي احتلتها القوانين الاستثنائية وتحييذ حالة الطوارئ بشكل كامل .

4- إن وزارة الداخلية بحكومة الوفاق لديها قناعة راسخة بأن تأهيل رجال الأمن وبناء قدراتهم لكشف المخططات الارهابية عن طريق الأساليب المشروعة سوف يؤدى بالضرورة إلى عدم الانتقاص من حقوق الانسان بفعل الاكراه أو القسر ، فالقسوة في الاجراء ات تجعل النفوس تقسو أكثر بما يوفر المناخ الملائم للارهابيين لتجنيد الأفراد .

5- ضمن ترتيباتنا القادمة التفكير في إنشاء مركز يُعنى بالدراسات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب حتى يُصار إلى بناء القدرات ومحاكاة المراكز النظيرة وفي مقدمتها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب .

6 – سنشرع قريباً في إقامة الندوات وورش العمل ذات العلاقة بالأمن الفكرى لترسيخ الوسطية والاعتدال بعيداً عن فكر الغلو والتطرف .

7- إن دولة ليبيا تخوض معركة شرسة مع الارهاب الذي أضحى خطرايهدد كافة الدول ويطال الأبرياء في كل مكان الأمر الذي يستلزم تظافر جهود الجميع وتعزيز ثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية ومواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحـــدة العالمية لمكافحة الارهاب وركائزها الأربع الذي اعتمدتها الجميعة العامة فـــي قرارها رقم 288 / 60

وفي الختام لايسعنا إلا أن ننقل لكم تحيات وشكر السيد وزير الداخلية المفوض **الدكتور العارف الخوجة** وترحيبه بأى بادرة من شأنها أن تعزز من التعاون الدولي لمنع ومكافحة الارهاب ، فالبحر الأبيض المتوسط ليس إلا بحيرة صغيرة ولابد أن يؤثر فينا مايحدث على الجانب الآخر .

والسلام عليكم

عقيد / دكتـــور

فؤاد حسن الباشـــــا

2016 / 9 / 25